

إسلاميو الجزائر يناورون في التعاطي مع الانتخابات الرئاسية

حركة حماس تدعم خيار المرشح التوافقي لإعادة التموقع في السلطة

الجدل حول الانتخابات الرئاسية في الجزائر مع رفض حراك الشارع المتواصل إشراف النظام على الاقتراع، يكشف بدوره انقسام الأحزاب الإسلامية حول السباق الرئاسي المرتقب والتي تناور لأجل إعادة التموقع في المشهد السياسي الجديد بالبلاد، فبينما تبدي حركة حسم تأييدها لخيار المرشح التوافقي بين السلطة والمعارضة، ترفض جبهة العدالة والتنمية مشاركة أحزاب موالية للنظام السابق في الحدث الانتخابي.



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - رحلت الأحزاب الإسلامية الجزائرية، مسألة الفصل في مواقفها من الانتخابات الرئاسية إلى اجتماعات هيئاتها الوطنية، بغية بلورة موقف لا يريدها القادة تحمل وزره لوحدهم، في ظل غموض الوضع الداخلي وتأثيره على مساراتها السياسية المستقلة، خاصة وأن عقيدتها البراغمية لا تريد معاداة الشارع المنخفض ضد السلطة، ولا التفرقة في تحالفاتها الكلاسيكية مع السلطة نفسها.

الرجل الأول في حركة حماس
عبدالرزاق مقري، ألمح إلى إمكانية مشاركة الحركة في الانتخابات، وأعاد مقاربة مرشح التوافق بين السلطة والمعارضة إلى الواجهة

وتبنت حماس، خيار مرشح التوافق، استنادا إلى مبادئها السياسية (التوافق الوطني)، التي أطلقتها العام 2018، ودخلت حينها في اتصالات مع مختلف القوى السياسية والشخصيات، بما فيها السلطة الحاكمة آنذاك، حيث التقى مقري حينها لعدة مرات مع الرجل القوي في الرئاسة سعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ورغم أن المسعى تحول إلى شبه تهمة في رغبة عبدالرزاق مقري، في إطار ما بات يعرف بـ"المؤامرة" التي قادتها دوائر سياسية ورسمية للانقلاب على تشكيل عسكري والمساس بمؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى سجن عدد من الفاعلين في نظام بوتفليقة، بسبب مشاوراته مع سعيد بوتفليقة، قبل اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي، إلا أن حماس أعادت المبادرة إلى الواجهة. وإلى غاية الحظوظ التي تسبق الموقف النهائي من الاستحقاق، ظل عبدالرزاق مقري، يتبنى موقفا وسطا من الانتخابات الرئاسية، وإن لم يتحسم

وتوجهه أنظار المتابعين في الجزائر إلى نتائج القرارات التي ستتوحد بها اجتماعات الهيئات القيادية في حزبي جبهة العدالة والتنمية وحركة مجتمع السلم الإخوانيين، بشأن موقفهما من الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، حيث دخلت هيئتا مجلسي الشورى السبت في مشاورات بلورة موقف نهائي من الاستحقاق الرئاسي. وعكس الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة المعارضة التي أعلنت عن معارضتها للاستحقاق الرئاسي، على غرار عبدالعزیز رحابي،



مقري يريد اقتناص الفرص

ويرى جاب الله، بأن الانخراط المبكر لما كان يعرف بأحزاب التحالف الرئاسي في عهد الرئيس السابق، في مسعى تنظيم الانتخابات القادمة، مؤشر على ترتيب مالات الاستحقاق لصالح مرشح السلطة، أو وضعه في سياق لا يخرج الرئيس القادم عن دائرة السلطة، وأن الرهان على أكثر من مرشح يفضي إلى نتائج لا تخرج عن رغباتها. ولا يستبعد أن يضع الحزب الإسلامي الثاني في البلاد، قضية أحزاب السلطة كشرط أساسي للمشاركة من دمه، وهو ما عبر عنه في الجلسة الافتتاحية لإجتماع مجلس شوري حزبه، بطلبه "إقصاء أحزاب الموالات من المشاركة في الاستحقاق، لإثبات نوايا التغيير"، ويرر ذلك "بظهور تلك الأحزاب في الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد". وفيما لا يزال موقف الحزب الأول في البلاد (جبهة التحرير الوطني) غامضا بسبب الأوضاع الداخلية بعد سجن أمينه العام محمد جمعي، وتقدم رئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون،

لها فهو لم يعارضها تماما، ونقل عنه تصريحه "فشل تنظيم الانتخابات في الـ12 ديسمبر القادم سيكون خطيرا على البلاد، وتنظيمها في هذه الظروف والشروط لا يفضي إلى رئيس شرعي بل إلى أزمة جديدة". ولتكريس خيار التوافق الذي تدافع عنه حركته، اقترح مقري بشكل غير رسمي ترشيح الشخصية المستقلة ورئيس الحكومة السابق في مطلع الألفية أحمد بن بيبور، ليكون مرشح السلطة والمعارضة في آن واحد، إلا أن رغبة إسلاميو الجزائر اصطدمت برفض الرجل خوض السباق الانتخابي لعدم "اقتناعه بالشروط والظروف غير المناسبة". في المقابل يبدو أن رئيس جبهة العدالة والتنمية عبدالله جاب الله، أكثر تشاؤما من قيادة الحزب الغريم، بشأن الاستحقاق الرئاسي في ظل دفع السلطة لتنظيمه في موعد المحدد، دون مراعاة لمطالب المعارضة ولا الحراك الشعبي، مما يؤكد حسب رأيه "نوايا التجديد للنظام باليات ووجوه جديدة".

الداخلية التونسية تنفي مزاعم علمها بهجوم باردو

تونس - أكدت وزارة الداخلية التونسية، السبت، أن الوثيقة التي نسبت لها مؤخرا وتضمنت معلومات تزعم علمها بهجوم باردو الإرهابي قبل وقوعه، "مفتعلة ولا وجود لها إداريا وقانونيا". وجاء ذلك في بيان صادر عن الوزارة تعليقا على "وثيقة" نسبت إلى المؤسسة الأمنية جرى تداولها مؤخرا على مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن معطيات تتوقع حدوث هجوم متحف باردو بالعاصمة تونس الذي وقع في 18 مارس عام 2015.

وتزعم الوثيقة أن المدير العام للأمن العمومي أعلم المدير العام للأمن الوطني باعتزام مجموعة إرهابية القيام بعملية نوعية لاستهداف البرلمان أو المتحف الأثري في باردو، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل 22 شخصا.

وأكدت الداخلية أنه بتاريخ 8 مارس 2015 المدون بهذه الوثيقة، فإنه لا وجود لقانونيا ولا إداريا لخطة المدير العام للأمن العمومي المنسوب إليه إضفاء الوثيقة والمدير العام للأمن الوطني الموجهة له.

وأشارت الوزارة إلى أنه وفق تقاليدنا في إعداد المراسلات والتقارير الإدارية من حيث المفردات والمصطلحات المستعملة وكذلك في طريقة عرض المواضيع، يكتب المدير العام للأمن العمومي في مثل هذه الحالات والخاضع إداريا لإشراف المدير العام للأمن الوطني بإحاطته بالموضوع على سبيل الإعلام دون أن يتوجه إليه بصفة مباشرة بما يجب عليه اتخاذه من قرارات أو احتياطات.

وحذرت وزارة الداخلية من ترويج ما وصفته "مزاعم تمثل استباحة للمؤسسة الأمنية ومساسا بمصداقية هيكلها ومنتسبها بصورة قد تعكس سلبا على أمن واستقرار البلاد".

وتبنت الرأى العام إلى عدم الانسياق وراء ما يتداوله حول المؤسسة الأمنية واستقاء المعلومات ذات العلاقة باختصاصها من المصادر الرسمية. وقالت الوزارة إنها تحتفظ بحقها الكامل في التتبع العملي ضد كل من قام وساهم في ترويج هذه الوثيقة المفتعلة. وأكدت هيئة الدفاع عن المعارضين السياسيين شنكري بلعيد ومحمد البراهمي اللذين اغتيلوا في 2013، قد اعتبرت الوثيقة "دبلا آخر" في قضية ما يسمى "الجهاز السري لحركة النهضة".

إسبانيا تتجاهل طرح البوليساريو وتدعم مبادرة الحكم الذاتي

اعتبرت البوليساريو هذا التجاهل يعكس ما أسمته سياسية "النفاق الإيجابي" التي يتعامل بها النظام الموريتاني مع قضية الصحراء، وهي القضية التي تمت إدارتها أثناء الحملة الانتخابية للرئاسيات الموريتانية، حيث كانت مجرد ورقة انتخابية تتلاعب بها الأحزاب الإسبانية والموريتانية.

موقفا إسبانيا وموريتانيا
يحملان تأكيدا على أن الحل السياسي مبني على المبادرة المغربية ويمكن ربطه بما تقوم به البوليساريو من انتهاكات حقوقية

واستغرب رئيس الجمعية الموريتانية المغربية للدفاع عن الوحدة المغربية، شيخاني ولد الشيخ تناقض تصريحات عناصر من جبهة البوليساريو الانفصالية بخصوص الموقف الموريتاني الأخير. وأشار ولد الشيخ في تصريح لـ"العرب" إلى أن "استهداف البوليساريو للرئيس الموريتاني الجديد قد يشوئ على الموقف الرسمي للدولة الموريتانية من قضية الصحراء الذي يطبعه الحياد الإيجابي، للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف تحت طائلة الأمم المتحدة".

ويستنقح المراقبون أن موقفي إسبانيا وموريتانيا يحملان تأكيدا ضمنيًا على أن الحل السياسي مبني على المبادرة المغربية، ويمكن ربطه بما تقوم به البوليساريو من انتهاكات حقوقية ومالية وتدخلاتها القمعية ضد المنتفضين على قيادتها.

والمصادقية والواقعية من أجل تحقيق السلام للمنطقة وتجسيدها لبدأ احترام السيادة والوحدة الترابية للدولة، مشيرا إلى أن هذه المبادرة هي الحل النهائي والوحيد لهذا النزاع. وشدد الدبلوماسي المغربي، خلال الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي انعقد على هامش الدورة الـ74 للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن "قضية الصحراء المغربية هي أولا وقبل كل شيء قضية استكمال لوحدة المغرب الترابية، وسيادته على أقاليمه الجنوبية غير قابلة للتفاوض ولا المساومة".

ويرى مراقبون أن جبهة البوليساريو ما فتئت تسعى إلى تقييض كافة الجهود واقعي تمثله مبادرة الحكم الذاتي المشهود لها دوليا بالمصادقية.

ورغم دور الوساطة الذي تلعبه موريتانيا في ملف الصحراء، كونه يقع ضمن الملفات الأساسية في السياسة الداخلية والخارجية لنواكشوط، إلا أن الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني تجاهل في كلمة أمام الأمم المتحدة التطرق إلى هذا الملف.

ورأى هشام معتضد في تجاهل الرئيس الموريتاني الجديد للقضية الصحراء إشارة إيجابية من الرئاسة الموريتانية للمغرب وتغيرا ملموسا لموقف نواكشوط بخصوص ملف الصحراء، خاصة أن موقفها التقليدي غالبا ما تميز بنوع من الحياد السلبي.

ولم يسلم الرئيس الموريتاني من هجوم جبهة البوليساريو الانفصالية بعد تصريحاته أمام الجمعية العامة الذي رحب فيها مصلحة بلاده وسيادتها، مؤكدا أن موريتانيا حافظت وبصفة منتظمة على سياسة النأي بالنفس عن الصراعات وعلى علاقات حسن الجوار.

سيادته عليها، ويرفض أي حل لهذا النزاع خارج مبادرة الحكم الذاتي. ويبقى الموقف الرسمي والشعبي للمغرب موحدا حول مركزية قضية الصحراء، حيث أكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، في الكلمة التي ألقاها أمام الأمم المتحدة، أن سيادة المغرب الكاملة على أقاليمه الجنوبية غير قابلة للمساومة، وأن المغرب يسعى بجدية لإيجاد حل سياسي ونهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وبدوره شد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة على أن المملكة المغربية قامت باقتراح مبادرة للحكم الذاتي لجبهة الصحراء مفعمة بروح من الجدية

الاستفتاء حول تقرير المصير بالصحراء الذي تؤيده البوليساريو، يرى معتضد أنه بمثابة استدرار سياسي على مستوى الخطاب والموقف الرسمي الإسباني ومحاوله من سانشيز لتدارك انزلاقاته الأيديولوجية التي يفخ خلفها طموح براغماتي.

ويعد وقوف إسبانيا على الحياد من قضية الصحراء مكسبا جيواستراتيجيا مهما، وذلك لجهة أنها تعتبر مؤثرة تاريخيا وحاملة لمسؤولية تاريخية تجاه ملف الصحراء المغربية.

ويعتبر المغرب الصحراء مسألة وجود ولا يمكن التنازل عن شبر من

جبهة، وحرصها على الاستمرار في تبني سياسة الحياد الإيجابي من خلال تقديم الدعم اللازم لإنجاح عملية التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة من جهة ثانية. ويبدو الموقف الإسباني غيوم التوتر الذي خلفته تصريحات سابقة لسانشيز عبر فيها عن دعم توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء المغربية (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، وهو ما ترفضه الرباط جملة وتفصيلا.

وحول التراجع الإسباني عن دعم توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان وتنظيم



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أظهر رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز خلال كلمته بأشغال الدورة 74 للأمم المتحدة، بشكل مفاجئ، تأييده التام للحل السياسي ومبادرة الحكم الذاتي في النزاع حول الصحراء المغربية، متجاهلا خيار "استفتاء تقرير المصير" المتقادم الذي ما زالت تدافع عنه الجزائر وجبهة البوليساريو الانفصالية.

وقال سانشيز إن "طريق الحل السياسي العادل والدائم والمقبول من لدن الأطراف للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، يمر حصريا عبر الأمم المتحدة"، مؤكدا "الالتزام الإسباني بروية الأمم المتحدة حول قضية الصحراء المغربية، ومواصلة دعم مجهودات الأمين العام للأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي وفقا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي".

وتشرف الأمم المتحدة على مفاوضات بين المغرب والبوليساريو بحثا عن حل نهائي للنزاع، وتقتصر الرباط حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، فيما تدعو البوليساريو إلى استفتاء لتقرير المصير. وهذه هي المرة الأولى التي لم تلج فيها إسبانيا إلى عدم تنظيم أي استفتاء قصد حل هذا النزاع، وهو ما يكشف تغيرا في الموقف الإسباني، وانحياز لمبادرة الحكم الذاتي وتأييده تسوية سياسية تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويشير هشام معتضد، الباحث المتخصص في الدراسات والسياسات الأمنية الدولية، إلى أن الموقف الرسمي الإسباني يترجم التزام مدريد بالمواقف الأمنية بخصوص ملف الصحراء من



العثماني: سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية غير قابلة للمساومة